

## الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع

يعرف أنه زيد قاله في الروضة .

تنبيه مطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحث بالفساد قال ابن الرفعة ولم يخالف الشافعي هذه القاعدة إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا أذن لعبده في النكاح فنكح فاسدا فإنه أوجب فيها المهر كما يجب في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى منها إلا الحج الفاسد .

فإنه يحث به ولو أضاف العقد إلى ما لا يقبله كأن حلف لا يبيع الخمر ولا المستولدة ثم أتى بصورة البيع فإن قصد التلطف بلفظ العقد مضافا إلى ما ذكره حث وإن أطلق فلا .  
( ومن حلف ألا يفعل شيئا ) كأن حلف أنه لا يزوج موليته أو لا يطلق امرأته أو لا يعتق عبده أو لا يضرب غلامه .

( فأمر غيره ) بفعله ( ففعله ) وكيله .

ولو مع حضوره ( لم يحث ) لأنه حلف على فعله ولم يفعل إلا أن يريد الحالف استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وهو أن لا يفعله هو ولا غيره فيحث بفعل وكيله فيما ذكر عملا بإرادته ولو حلف لا يبيع ولا يوكل وكان وكل قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد يمينه بالوكالة السابقة ففي فتاوى القاضي حسين أنه لا يحث لأنه بعد اليمين لم يباشرو ولم يوكل وقياسه أنه لو حلف على زوجته أن لا تخرج إلا بإذنه .

وكان أذن لها قبل ذلك في الخروج إلى موضع معين فخرجت إليه بعد اليمين لم يحث قال البلقيني وهو ظاهر ولو حلف لا يعتق عبده فكاتبه وعتق بالأداء لم يحث كما نقله الشيخان عن ابن قطان .

وأقراه وإن صوب في المهمات الحث ولو حلف لا ينكح حث بعقد وكيله له لا بقبول الحالف النكاح لغيره لأن الوكيل في النكاح سفير محض ولهذا يجب تسمية الموكل وهذا ما جزم به في المنهاج تبعا لأصله وهو المعتمد وصح في التنبيه عدم الحث وأقره النووي عليه في تصحيحه .

وصحه البلقيني في تصحيح المنهاج ناظرا له عن الأكثرين وقال إن ما في المنهاج من الحث مخالف لمقتضى نصوص الشافعي رضي الله تعالى عنه ولقاعده وللدليل ولما عليه الأكثر من الأصحاب وأطال في ذلك .

ويجري هذا الخلاف في التوكيل في الرجعة فيما إذا حلف أنه لا يراجعها فوكل من يراجعها .  
فروع لو حلفت المرأة بأن لا تتزوج فعقد عليها وليها نظر إن كانت مجبرة فعلى قولي

المكره وإن كانت غير مجبرة وأذنت في التزويج فزوجها الولي فهو كما لو أذن الزوج لمن يزوجه ولو حلف الأمير أن لا يضرب زيدا فأمر الجلاد بضربه فضربه لم يحنث أو حلف لا يبني بيته فأمر البناء ببنائه فبناه .

فكذلك أو لا يحلق رأسه فأمر حلاقا فحلقه لم يحنث كما جرى عليه ابن المقري لعدم فعله

وقيل يحنث للعرف وجزم به الرافعي في باب محرمات الإحرام من شرحه وصححه الإسنوي أو لا يبيع مال زيد فباعه بيعا صحيحا بأن باعه بإذنه أو لظفر به أو أذن حاكم لحجر أو امتناع أو أذن ولي لصغر أو لحجر أو جنون حنث لصدق اسم البيع بما ذكر ولو حلف لا يبيع لي زيد مالا فباعه زيد حنث الحالف سواء أعلم زيد أنه مال الحالف أم لا لأن اليمين منعقدة